العدد (1728) السنة السابعة - السبت (20) شباط 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

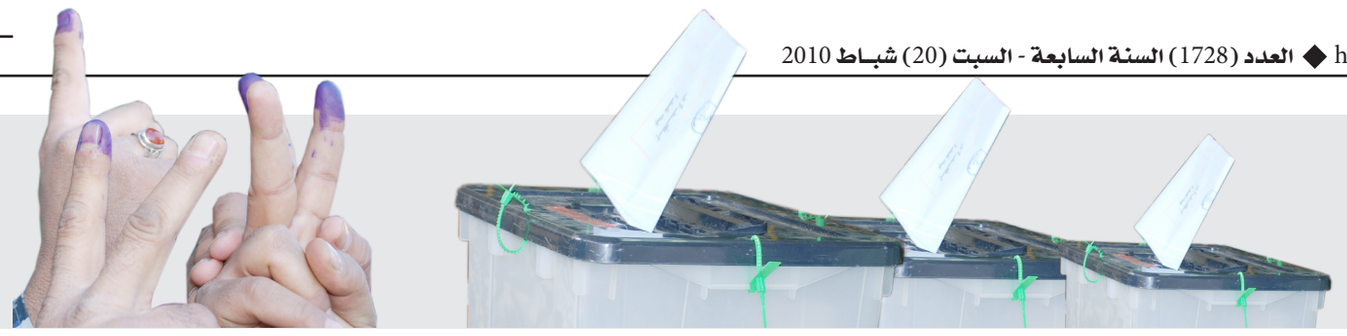

15

الطريق إلى الانتخابات

المفوضية تستكمل مستلزمات الاقتراع في عموم البلاد

الحملات الدعائية للقوائم الكبيرة تستحوذ على اهتمام الناخب في بغداد والمحافظات

بغداد- المحافظات/ المدى والوكالات

تتواصل اجراءات مفوضية الانتخابات في بغداد والمحافظات من اجل استكمال احتياجات الانتخابات التشريعية المقرر اجراؤها في السابع من شهر اذار المقبل، فيما تصدرت الحملات الانتخابية في بغداد والمحافظات اهتمام الناخبين بسبب سعة امكاناتها المادية على العكس من القوائم والمرشحين محدودي التمويل.

امانة بغداد تزيل اللوحات الدعائية المخالفة للضوابط

وفي بغداد اصدرت امانة العاصمة بيانا طالبت من خلاله الجهات المشاركة في الانتخابات للالتزام بالضوابط والتعليمات التي اعلنتها الامانة بخصوص الدعاية الانتخابية وعدم التأثير على المظهر الحضاري لبغداد . واكد بيان صادر عنها امس الجمعة ضرورة التزام الكتل والأحزاب والمرشحين بالضوابط التي حددتها أمانة بغداد والمفوضية العليا المستقلة للإنتخابات بعد تكرار بعض المرشحين مخالفة الضوابط. واشار الى أن القاضي المختص في أمانة بغداد يصدر أمرا قضائياً بإستقدام أحد المرشحين للإنتخابات بسبب تكرار مخالفته بإلصاق الملصقات الورقية على الجدران وفي حالة عدم مثوله أمام القاضي المختص خلال (٤٨) ساعة سيتم إتخاذ الإجراءات القانونية بحقه. مبينا أن أمانة بغداد مستمرة بإتخاذ الإجراءات القانونية بحق المرشحين الذين يتسببون بتشويه الساحات والطرق العامة الناتج عن عدم الإلتزام بالضوابط.

مفوضية البصرة تؤكد جاهزيتها لإجراء الانتخابات

هبطت في مطار البصرة الدولي "الخميس" طائرة خاصة تحمل احبارا وصناديق اقتراع والاوراق الانتخابية الخاصة بالانتخابات البرلمانية المقبلة للمنطقة الجنوبية. وذكر مدير مكتب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في البصرة حازم الربيعي بحسب (وكالة انباء الاعلام العراقي) ان" طائرة خاصة وصلت مطار البصرة الدولي الخميس وهي تحمل المستلزمات الأساسية للعملية الانتخابية الخاصة بمحافظات المنطقة الجنوبية". كما أكدت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في محافظة البصرة جاهزيتها لإجراء الانتخابات البرلمانية في المحافظة . وقال مدير إعلام مكتب البصرة عمار مثنى أن "أمرا صدر بشأن السماح لمختلف وسائل الإعلام لمراقبة والتغطية من خلال تنقلها في جميع المراكز الانتخابية في المحافظة بعد أن حدد عملها في الانتخابات السابقة بثلاثة مراكز فقط".

النجف ترصد تهديدات لعرقلة اجراء الانتخابات

اعلنت شبكة شمس لمراقبة الانتخابات خلال المؤتمر الصحفي الرابع الذي عقدته في النجف مجموعة من النقاط التي رصدتها حول البيئة المحيطة باجواء الانتخابات من سياسية وامنية "، مبينة ان "اخطر ما ورد في تقارير رصدها هو اطلاق تهديدات من بعض الجهات باستخدام العنف لمنع اجراء الانتخابات ورد الجهات الأمنية المسؤولة بأنها جاهزة لتوفير البيئة الأمنية المناسبة لتصويت الناخبين من خلالها. وقال الخبير الاعلامي للشبكة حسين الساهي في المؤتمر الصحفي، مع بدء حملة الدعاية الانتخابية للكيانات السياسية تصاعدت لهجة الأطراف المتنافسة، وألقى كل كيان سياسي بثقله، وتدل المؤشرات الأولى للحملة على أنها ستكون ساخنة، وقد تتجاوز ما هو مسموح لها

طبع ملصقات انتخابية

حتى فوقها، أو في أماكن يفترض انها محرمة مثل الحواجز الكونكريتية لأجهزة الامن، أو جدران المنازل دون رضى من اهلها.

ذي قار تسجل تباينا في المنافسة

بين المرشحين ما تتطلبه الحملات الانتخابية من اموال كبيرة قد يحول دون وصول الكثير من مرشحي الطبقات الفقيرة الى عتبة البرلمان. هذه المخاوف التي غالبا ما تبدر من مرشحي الكيانات السياسية التي تفتقر الى التمويل المناسب ، قد تجد ما يبرهن عليها بكل وضوح في المشهد الانتخابي الحالي فتباين مستويات التمويل في الحملات الانتخابية غالبا ما يجعل من طبيعة المنافسة بين المرشحين تبدو وكأنها غير متكافئة على حلبة الصراع الانتخابي،فحجم وتأثير ماكنة الدعاية الاعلامية الضخمة التي يستخدمها عدد من مرشحي الكيانات السياسية المتنفذه ماليا لا يمكن ان يقارن على حد قول المحامي سمير خالد بتأثير الحملات الدعائية التي ما زالت تستخدم الملصق الورقي واللافتات المصنوعة من القماش الرخيص. ويوضح خالد رأيه وهو يشير الى ضخامة اللوحات الاعلانية وصور المرشحين التي تبثها الفضائيات المحلية والعربية والصحف الاوسع انتشارا.

كربلاء: استعدادات مكثفة ليوم السابع من آذار

أكد العديد من أهالي كربلاء إن الحملة الدعائية التي بدأت في المدينة والتي تسبق عملية الاقتراع التي ستجري في السابع من الشهر الجاري قد حولت المدينة إلى لوحات وأعمال قد تبدو في بعضها مشوهة وفي بعضها الآخر جميلة بحسب القبول الذي يبديه الأهالي.

وقال المواطن مهند جواد:اعتقد إن الدعاية الانتخابية لم تجر وفق ما يمكن أن نسميه العلمية في الدعاية بل كانت عشوائية لان المهم كان إلصاق الصور في المناطق التي يمر منها أكثر المواطنين كالشوارع الرئيسة. وظاهرة تمزيق هذه الدعاية يأتي لسببين الأول: هو وضع هذه اللوائح والقطع الدعائية على أملاك خاصة بدون علم أو إذن من صاحب الملك لذلك لا ألومه إذا مزق هذه الدعاية لأنها تشوه صورة الملك إن كان بيتاً أو محلاً تجاريا أو بناية. والسبب الثاني هو عدم تفهم البعض من أتباع هذه الأحزاب والتيارات كونه يرى الدعاية لذلك الحزب أو التيار أو الكتلة في المنطقة يؤثر عليه ويعتبر هذه المنطقة خاصة به،أو المنافسة بين حزب وآخر وهذه الظاهرة غير حضارية ولا تليق بالشارع العراقي.

واسط تدعم حق الاعلام في التغطية

وافق مكتب المفوضية في محافظة واسط على دخول جميع الإعلاميين الى المراكز الانتخابية المنتشرة بعموم المحافظة مع معداتهم، المكونة من اجهزة التصوير والتسجيل وذلك في ايام الاقتراع للتصويت الخاص والعام.

وقال مدير مكتب المفوضية العليا للانتخابات في واسط كاظم عبد الله حسين الشمري في تصريح لـ(المدى) ان المكتب سيسمح لوسائل الإعلام باجراء الحوارات واللقاءات مع الناخبين والمسؤولين واقامة المؤتمرات الصحفية مع مسؤولي المفوضية داخل المراكز الانتخابية، معتبرا ذلك دعماً لعمل المفوضية ولاعطاء الفرصة كاملة لنقل وقائع التجربة الديمقراطية الحديثة التي يعيشها العراق ، معتبرا وسائل الاعلام ومؤسسات المجتمع المدني شركاء حقيقيين لعمل المفوضية في نقل المعلومات بدقة وبكل شفافية. واضاف الشمري انه تم فتح ٢٢ مركزا انتخابيا جديدا اطلق عليها اسم مراكز التغيير السكانية في عموم المحافظة.

انتخبوا وغيّروا ..

الخائفون من الملصقات

عامر القيسي

مع انطلاقة الحملة الدعائية الانتخابية كتبنا في هذا المكان عن ظاهرة حضارية وديمقراطية تجلت بالتعايش السلمي بين الملصقات المتقاطعة الاهداف في بعض الاحيان بل والمتنافرة لكن تعايشها في الساحات والشوارع يعبر عن انطلاقة ثقافة القبول بالآخر التي اندثرت واختفت من حياتنا السياسية منذ قرون. "البعض" لم يرق له ان نحسب على الامم المتحضرة ويشار الينا كأمة لها القدرة على ان تضع حجرا في بنية التحضر العالمي ، فوجّه "جماعته" لتشويه الصورة التي نريدها ، فقاموا عن جهل أو ببعض الدنانير بتمزيق الملصقات الدعائية لبعض المرشحين والقوائم المشاركة في الانتخابات والمنافسة لهذا الـ"بعض". ورغم التوجيهات الصارمة لقوى الامن والشرطة بمنع مثل هذه الممارسات البائسة الا ان الحملة ما زالت مستمرة والمحزن حقا ان يقول مصدر امني ان بعض الذين تم اعتقالهم هم عناصر من الشرطة نفسها ! وتواردت الاخبار من بعض المحافظات عن خروقات فاضحة لقوانين الحملة الانتخابية مثل استخدام البنايات الحكومية والاماكن الدينية لاغراض الدعاية والمحزن في هذه الاخبار ايضا ان من يقوم بمثل هذه الخروقات هي كتل كبيرة لها ثقلها في الساحة السياسية ، وقبل هذه الخروقات كنّا قد رصدنا خروقات من نمط شراء اصوات الناخبين من خلال توزيع مواد غذائية وربما سنشهد في الايام القادمة ،وتحديدا مع اقترابنا من السابع من آذار ، خروقات خطيرة ربما تؤثر على سلامة الانتخابات والشفافية التي ينبغي ان تتحلى بها ، وهناك مؤشرات حقيقية الى احتمال حصول الخروقات ، وهي مؤشرات تم رصدها من قبل بعض منظمات المجتمع المدني المهتمة بالانتخابات، الذي يخشى الآخر من خلال الملصق الورقي كيف بامكانه ان يبني عراقا ديمقراطيا موحدا؟ وكيف سنثق بمن يستخدم امكانات الدولة او بناياتها للترويج لنفسه أو كتلته من انه لن يكون على رأس قائمة الفساد والمفسدين؟ وكيف نضمن ان الذي يستخدم اماكن العبادة للدعاية الانتخابية لن يفرض علينا ، اذا كتبت له الاقدار ان يحكمنا ، حتى الطريقة التي نأكل بها ونوع الكتاب الذي نقرأه؟ اسئلة كثيرة تنبثق ، ليس من خلال الخروقات بحد ذاتها كفعل مرفوض ، وانما عن العقلية التي تدفع بهذا الاتجاه وتتبناه وتدافع عنه !

ليست لدينا أوهام كثيرة عن الجو السياسي العام والتجربة التي نؤسسها وسط تجاذبات سياسية قوية ومشوهة لاتخلو من تأثيرات الرياح الخارجية ، ولانعتقد باننا سنخوض التجربة الانتخابية القادمة من دون منغصات ولا" وجع راس" فأحتمالات الخروقات والمشكلات قائمة ولا يمكن فصلها عن الجو السياسي العام وربما نتجنى كثيرا عندما نجلد انفسنا دون رحمة من اجل ان نرى وليدا عيونه زرقاء وشعره " كلبدون " احمر الوجنتين شفاف الابتسامة ، مثل هكذا وليد لن نراه لافي هذه الانتخابات ولا في التي تليها ، ولكن ما نستطيع القيام به ، وهي مهمة الحكومة واجهزتها التنفيذية ،هو التخفيف من حجم الخروقات بمتابعة ومعاقبة كل من يخرق القوانين الانتخابية وان تقوم مفوضية الانتخابات باتخاذ اجراءات رادعة بحق من تثبت عليهم اية خروقات وسوقهم الى سوح القضاء من دون النظر الى مرجعياتهم السياسية والتعامل مع الجميع كاسنان المشط لكي نعطي لطروحاتنا النظرية مصداقيتها الميدانية ونساهم باقصى ما نستطيع في توجيه رسالة تحضرنا الى العالم.

الداخلية: خطط حماية المقترعين ستنفذ بعيداً عن أية توجهات سياسية

بغداد- واشنطن/ المدى والوكالات

فيما أكد مسؤول في وزارة الداخلية أن الخطط الخاصة بالعملية الانتخابية ستنفذ بعيدا عن أية توجهات سياسية، مشددا على ضرورة التعاون بين المواطن والأجهزة الأمنية لمنع شن هجمات مسلحة، توقع السفير الاميركي في العراق كريستوفر هيل أن يشهد موعد الانتخابات المقبلة "أياماً عصيبة".

وقال الفريق آيدن خالد قادر وكيل وزارة الداخلية لشؤون الشرطة رئيس اللجنة الأمنية العليا في مؤتمر صحفي، إن اللجنة الأمنية التي شكلتها الوزارات الأمنية في العراق سوف تتولى مهمة الإشراف على سير العملية الانتخابية بالتنسيق مع قيادات العمليات في بغداد والمحافظات.

كما استبعد آيدن أي تدخل من جانب القوات الأميركية في الجانب الأمني المتعلق بالانتخابات، مشيرا إلى أهمية دور الناخب في الإبلاغ عن أي خرق أمني قد يحصل.

ولفت إلى أن قوات الجيش والشرطة العراقية سوف تتولى توفير الحماية المطلوبة لنقل صناديق الاقتراع بعد انتهاء عملية التصويت والحفاظ عليها من التلاعب.

يشار إلى أن التصويت الخاص لانتخاب مجلس النواب سيكون في الرابع من آذار المقبل بهدف فسح المجال لمشاركة فئات معينة من الناخبين يتعذر قدومهم يوم الانتخابات ومنهم المحتجزون والمرضى في المستشفيات والموظفون ممن أنيطت بهم واجبات أثناء يوم الانتخابات فضلا عن منتسبي الأجهزة الأمنية.

وفي سياق متصل، توقع السفير الاميركي في العراق كريستوفر هيل أن تشهد العملية السياسية في العراق الكثير من التجاذب بعد الانتخابات النيابية الشهر المقبل، مؤكدا في حديث بواشنطن على أن ذلك "لن يبدل من خطط البيت الأبيض للانسحاب من العراق" بنهاية أب المقبل.

كما اشار هيل الى أن الايام التي تسبق موعد الانتخابات ستكون "أياماً عصيبة" على مستوى العمليات الإرهابية في العراق، مضيفاً أن "الاختبار الحقيقي" للاستقرار في العراق لن يكون في معرفة ردة فعل القائزين بالانتخابات، بل "الموقف الذي ستتخذه التيارات الخاسرة".

مرشحون يحذرون من تشويه سمعة الانتخابات

شراء أصوات الناخبين خطوة متعثرة نحو البرلمان المقبل

بغداد/ احمد علاء

مع بدء العد التنازلي لموعد اجراء الانتخابات التشريعية في السابع من الشهر المقبل وارتفاع شدة التنافس بين القوائم الانتخابية المشاركة في العملية السياسية التي اختارت الايمان بمبدأ التداول السلمي للسلطة، والاعتماد على صناديق الاقتراع لتحقيق اهدافها المشروعة ، فعكست الصورة الناصعة لمستقبل الديمقراطية، والتي اكد الجميع بان الحفاظ عليها وتوطيدها وترسيخها من مسؤوليتهم لازالة ما تبقى من غبار الديكتاتورية المتراكم على وجوه العراقيين منذ عشرات السنين، مقابل ذلك يمكن ان تتعرض تلك الصورة للتشويه او الانحراف، عندما تواجه العملية الانتخابية بوصفها احد مظاهر الديمقراطية طعنات من الخلف بشراء الاصوات والتأثير في خيارات الناخبين.

وعلى الرغم من قاعدة الرفض الواسعة لتشويه سمعة الانتخابات، والتمسك بقواعد التنافس الانتخابي افادت انباء واردة من بعض المحافظات بأن بعض الجهات بدأت تطلب من الناخبين التصويت لصالح قوائمها الانتخابية ، مقابل تقديم الهدايا والهبات ، وفي هذا الشأن قال المرشح عبد الكاظم سعدون من محافظة ذي قار لـ"المدى": " بدأت بعض القوائم بالتحرك على قرى المحافظة لتثقيفها للتصويت لصالحها مع منح مبالغ مالية للناخبين في محاولة للحصول على خطوة اولى باتجاه البرلمان المقبل ". مطالبا مفوضية الانتخابات بوضع حد لما وصفها بظاهرة شراء الاصوات. وما حصل في محافظة ذي قار انتقل الى محافظات اخرى ، ولكن الامر في الانبار اتخذ اتجاها اخر ، تمثل بالتلويح باستخدام العنف لتغيير ارادة الناخبين ،حسبما اكد الاعلامي كنعان محمد الذي قال لـ "المدى": " مع بدء الحملة الدعائية والتنافس الشديد للوصول الى البرلمان المقبل ، نقل الينا عدد كبير من اهالي المحافظة بانهم تلقوا تهديدات من جهات معروفة اجبرتهم على انتخاب مرشحيها " مشيرا الى ان الاجهزة الامنية في المحافظة حذرت القوائم الانتخابية من استخدام العنف في التأثير بخيارات الناخبين.

من جانبه اكد المرشح حيدر العبادي اهمية ان تؤدي منظمات المجتمع المدني ، والجهات المستقلة المكلفة بمراقبة الانتخابات دورها في توعية الناخبين بالامتناع عن بيع اصواتهم ، وقال لـ "المدى": " من يلجأ الى شراء الاصوات فبلا شك انه سوف يستخدم نفوذه في مراكز الانتخابات للقيام بعمليات التزوير، ولذلك ادعو المفوضية والجهات الرقابية ، ومنظمات المجتمع المدني الى تقديم شهاداتها الموثقة عن القوائم التي تخرق سلوك التنافس لغرض معاقبتها ومحاسبة مرشحيها ، وانا على ثقة كبيرة بأن المفوضية ستؤدي واجبها بشكل يمنع محاولات المساس بسمعة العملية الانتخابية "

وشدد امين عام حزب الامة العراقية مثال الالوسي على التمسك بالتقاليد الديمقراطية ورفض الممارسات التي تشوه صورتها: "ما نسمعه من عمليات شراء الاصوات والتأثير في خيارات الناخبين رسالة سيئة سيستخدمها اعداء الديمقراطية للطعن بشرعية الانتخابات، وعلى جميع القوائم ان تلتفت لهذا الامر ولا تفسح المجال امام اعداء العراق وشعبه للنيل من ديمقراطيته التي دفع ثمنها مئات الآلاف من ضحايا النظام السابق ، مضيفا :"بعض القوائم في محافظات العراق الغربية تريد ان تفرض شعبيتها بقوة السلاح وما يدعو للسخرية ان البعض يريد مصادرة الديمقراطية بفرض تقاليده البدوية ".

اما المرشح قيس العامري فاعرب عن استيائه ورفضه للممارسات التي تخترق قواعد التنافس الانتخابي وقال: "التأثير في رأي الناخب يعد خرقا لمبادئ حقوق الانسان الاصيلة ، ومن يمارس هذا التصرف عليه ان يدرك بانه سيقع تحت طائلة القانون وقانون الانتخابات الاخير الذي شرعه مجلس النواب حرم مثل هذه الاعمال ، ويجب على الجميع استثمار فضاء الديمقراطية الواسع لاجراء حملاتهم الدعائية من دون التجاوز على الاخرين " وبدوره حذر استاذ الاعلام في جامعة بغداد حيدر القطبي من تأثير خرق العملية الانتخابية في الرأي العام ، وانعكاس ذلك على تدني نسبة المشاركة في التصويت ، وقال لـ "المدى ":ظاهرة شراء الاصوات ستخلف لدى الرأي العام انطباعا سيئا عن العملية الانتخابية ، وستؤثر في نسبة المشاركة في التصويت ، والطعن بسمعة الانتخابات ، ولاسيما ان الاعلام المضاد غالبا مايركز على مثل هذه الحالات التي تخدم خطابه الموجه ضد العراق الجديد". كما اعلنت معظم القوائم الانتخابية رغبتها في ان يشهد العراق انتخابات نزيهة عادلة تجعل الجميع يقفون على خط شروع وطني واحد.

رأي عام

إستياء من عودة الغائبين لترشيح انفسهم ثانية

> يبدو ان الايام التي تسبق موعد الانتخابات ستكشف عن كثير من المفاجآت والحقائق للناخب العراقي، تاركة وراءها طريقا واضحا لاختيار الاكفأ رغم التحفظات التي تقترن بذاكرة المواطنين عن بعض المرشحين في القوائم الانتخابية.

استطلاع/ وائل نعمة

وعلى الرغم من غياب بعض الشخصيات عن جلسات البرلمان وتسببها في تعثر اقرار اغلب القوانين والتشريعات المهمة، تظهر مبتسمة في الفلكسات الاعلانية للمرشحين، مطالبة الناخبين باعادة ترشيحهم لدورة برلمانية جديدة.

وكشف رئيس مجلس النواب اياد السامرائي عن حالات تزوير قام بها بعض النواب من خلال التوقيع في سجل حضور جلسات البرلمان لزملائهم المتغيبين، وافاد السامرائي ان رئاسة البرلمان فرضت غرامة مقدارها ٥٠٠ الف دينار على كل يوم غياب للنواب، مشيرا الى ان سجلات الحضور الخاصة بالبرلمان تثبت عمليات التزوير التي قام بها النواب. واضاف السامرائي ان نوابا اخرين قاموا برشوة الموظفين المسؤولين عن سجل الحضور من اجل التغاضي عن غياب زملائهم، مؤكدا عدم وجود أي اتفاق بشأن اعفاء رؤساء الكتل السياسية من حضور جلسات البرلمان. وكانت جلسات البرلمان طوال الاربع سنوات الماضية قد شهدت غيابا مطلقا لبعض النواب.

وقال اياد محسن/ محامي: ان اعضاء مجلس النواب يخضعون للنظام الداخلي للمجلس، وممثل الشعب يجب ان يكون في قمة الانضباط والالتزام باللوائح والقوانين، وهذه التغيبات اعطت دلالات للشارع بعدم اهتمام السادة النواب بعملهم الرقابي والتشريعي. واوضح محسن ان الاجراء القانوني المقترن بالمتغيبين هو فرض عقوبات رادعة مالية او معنوية كالاعلان عن اسمائهم حتى يكونوا تحت الضغط الشعبي، واذا ما تكرر تغيبهم فيصار الى فصلهم من مناصبهم كممثلين للشعب في البرلمان. ولفت الى انه في حال لم يصار الى ذلك يجب معاقبة رئاسة البرلمان لضعفها وعدم قدرتها على ضبط اعضائها. واشار الى ان التزوير يأخذ اشكالا كثيرة منها تزوير في محررات غير رسمية وتزوير في محررات رسمية وعقوبة التزوير السجن حسب قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩، وفي حالة التوقيع بالانابة فحسب التوصيفات بالقانون العراقي هو تزوير ولذا يجب معاقبة من قام بالتزوير، ويجب تحريك دعوى جزائية ضدهم، ولكن ربما ستصطدم هذه الاجراءات بجدران الحصانة التي يتمتع بها السادة النواب. فيما قال عبدالرزاق الصافي/ صحفي: ان قضية التوقيعات بالانابة بين النواب مخجلة، مطالبا رئيس مجلس النواب باعلان اسماء مزوري التواقيع من النواب امام الرأي العام، بعيدا عن المجاملات السياسية من اجل ان يتمكن الجميع من الاطلاع على اسمائهم. واستغرب الصافي امكانية استمرار هؤلاء النواب لمدة اربعة سنوات باستحصال رواتب لهم ولحماياتهم دون ان يحضروا جلسات البرلمان، وعد الصافي النائب الذي مارس هذا العمل بالسارق للمال العام ما يوجب محاسبته من قبل القضاء العراقي. واستغرب كيف يؤتمن مثل هؤلاء على حقوق الناس.

فيما قالت سافرة جميل/ ناشطة في رابطة المرأة العراقية: بأن على الشعب ان يقاضي هؤلاء المزورين وان يكشف رئيس البرلمان عن اسماء المتغيبين من النواب من اجل ان يحاكموا وتسترجع اموال الشعب من خزائنهم.

فيما يرى مروان السعدي/ محلل سياسي بأن هذا الموضوع ليس فضيحة فقط وانما ضعف في رئاسة البرلمان التي سمحت بحدوث هذه التغيبات دون عقاب يذكر. واضاف ان هذه الشخصيات ما زالت تعلن من خلال حملاتها الانتخابية بانهم اصحاب مشاريع وطنية، وهم لم يحضروا جلسات البرلمان ولم يؤدوا دورهم كممثلين للشعب. وطالب السعدي بالكشف عن هذا الموضوع حتى وان كان متأخرا افضل من السكوت عليه. وقال غالي سعد/ استاذ جامعي: ان الغيابات المتكررة لاعضاء مجلس النواب ادت الى تعطيل واعاقة عمل المجلس سواء في ما يتعلق باصدار القرارات وتشريع القوانين التي من الممكن ان تسهم في حل المشكلات ووضع المعالجات لها، او ما يتعلق بدوره الرقابي على السلطة التنفيذية. واشار غالي الى ان الامر برمته ينم عن تماهل وتقصير في مسؤولية والتزام بعض اعضاء مجلس النواب، بوصفه الممثل الشرعي للشعب العراقي. مبينا ان مشكلة عدم اكتمال النصاب القانوني ادت الى تعطيل جملة قوانين مهمة وترحيلها الى البرلمان المقبل، مبينا ان النصاب في البرلمان كان يتحقق في حال كانت الجلسة تتعلق باية مصالح شخصية لاعضاء مجلس النواب، كما حدث في قانون التقاعد الخاص والاراضي وامتيازاتهم التي لم يأخذ التصويت عليها سوى دقائق.